الدين ابرهيم بن اسحق بن عبد الرحمن الفزاري المعروف بابن الفركاح المتوفى سنة ٧٢٩ هـ (١٣٢٨ م) باسم (الاعلام بفضائل الشام) وهو من مخطوطات غوتا

١١ (تاريخ هلال الصابىء) المتوفى سنة ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م) وهو الذي ذيل فيه تاريخ خاله ثابت بن قرة الصابىء من اهل القرن الرابع للهجرة. ذكر فيه كثيراً من اخبار دمشق ونشؤونها فجرّد (هذا القسم الخاص بدمشق) أبو يعلي حمزة بن اسد بن علي بن محمد التميمي الدمشقي السيدي القلانسي المتوفى سنة ٥٥٥ هـ (١١٦٠ م) باسم (ذيل تاريخ دمشق) ثم زاد عليه اخباراً كثيرة من سنة ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م) التي توفي فيها المؤلف هلال المذكور الى سنة ٥٥٥ هـ (١١٦٠ م) التي توفي فيها القلانسي المذيل. وهو مرتب على السنين ونسخته المخطوطة في مكتبة اكسفورد (بريطانية) فنشره المستشرق الانكليزي امدروس مطبوعاً بمطبعة الآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٨م وصدّره بمقدمة تاريخية وزينه بشروح وفهارس رتبها على حروف المعجم وفيه ابحاث مستفيضة عن الحكام والعادات في تاريخ بلاد الشام عامة ودمشق خاصة

١٢ (فضائل الشام) لابي حامد الغزالي الطوسي المشهور باسم (حجة الاسلام) المتوفى سنة ٥٠٥ هـ (١١١١ م). وقد انتخب هذه (الفضائل) احمد بن محمد كتخدا الشهير باسم سهيلي افندي في زمن السلطان احمد خان بن محمد خان بن مراد خان ونظمها في ثلاثة ايام سنة ١٠٠٨ هـ (١٥٩٩ م) مرتبة على خمسة ابواب وخاتمة باللغة العثمانية. والنسخة المنظومة من مخطوطات المكتبة السلطانية في القاهرة

١٣ (كتاب دمشق) لابي الفرج غيث ابن ابي الحسن علي الارمنازي الصوري الدمشقي المتوفى سنة ٥٠٩ هـ (١١١٥ م)

١٤ (وصف فلسطين وبر الشام) لابي عبد الله محمد الشريف الادريسي من اهل القرن السادس للهجرة والثالث عشر للميلاد طبع في مدينة بون الالمانية سنة ١٨٨٥ م في ٢٨ صفحة

١٥ (فضائل الشام) رسالة للحافظ عبد الكريم بن محمد السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ هـ (١١٦٦ م) في الشام وما فيها من الفضائل والخصائص

١٦ (فرط الغرام الى سواكن الشام) رسالة وضعها السمعاني المذكور

لمعاصره الحافظ بن عساكر صاحب التاريخ الاكبر الآتي ذكره . وكانت بينهما مودة ثابتة واجتماع على مذاكرة فصنف هذا الكتاب ثمانية اجزاء في مجلد وارسله اليه في جملة ما ارسله من المكاتبات

١٧ (تاريخ الشام الاكبر) أو (تاريخ دمشق) للامام الحافظ ابي القاسم علي بن ابي محمد الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين المشهور بابن عساكر الدمشقي وأسرته آل عساكر من الشافعية الاشعرية وهم بيت علم قديم في دمشق نبغ منهم كثيرون اشهرهم هذا المؤرخ المتوفى سنة ٥٧١ هـ (١١٧٥ م) وتاريخه هذا يقع في ثمانين مجلداً بالخط الدقيق كما رآه كمال الدين الطبيب من اهل القرن الثالث عشر للميلاد . وكان هذا التاريخ نادراً في الزمن القديم ونسخه المخطوطة مبعثرة في بعض المكاتب وتوجد الآن اجزاؤها في المكتبة الظاهرية في دمشق وفي مكاتب الاستانة والازهرية والتيمورية والسلطانية في القاهرة وبعضها سقيم وقد اعتنى خالد افندي القارصلي (من بلاد القارص) تزيل دمشق بطبع (ابن عساكر) على نفقته ووكل الى الاستاذ الشيخ عبد القادر بدران حذف اسانيده وتعليق حواشيه واظهر منه خمسة مجلدات مطبوعة . ويسمى هذا الكتاب باسم مؤلفه (تاريخ ابن عساكر) . واشتغل كثير من الادباء بهذا التاريخ بين اختصار وتذييل . فمن ذيله ولد المؤلف القاسم بن عساكر ولم يكمله . ومن اكملوا ذيولهم عليه عمر بن الحاجب . وابو يعلى بن القلانسي . والقاضي تقي الدين ابو بكر بن شهبة

ومن اختصروه الامام ابو شامة (١) الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ (١٢٦٦م) وهو نسختان الكبرى في خمسة عشر مجلداً والصغرى في بضعة عشر مجلداً (٢) وذيل على هذا المختصر علم الدين البرزالي وهو القاسم بن محمد بن يوسف الدمشقي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ (١٣٣٧ م) وصل به الى سنة وفاته هذه ومنه نسخ في مكتبة كوبرلي ومكتبة بشير آغا في الاستانة ومختصره في برلين والجزء الحادي عشر في غوطا . وذيله تلميذه تقي الدين بن ارفع السلامي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ (١٣٧٢م) باسم (الوفيات) من سنة ٧٣٧ هـ (١٣٣٦ م) الى سنة ٧٤٧ هـ (١٣٧٢ م)

(١) وصف هذا الكتاب ونشر منه في مجلة الآثار المجلد الاول والثاني والثالث

(٢) ذكر الشيخ احمد المقري في كتابه نفح الطيب : « ان ابن سعيد رآه في خزانة المدرسة العادلية الشافعية في دمشق مع ذيله واختصره لابن ابي شامة استاذ ابن سعيد المذكور »

ونسختهُ في المكتبة السلطانية بالقاهرة . وهذه الذيول المتوالية كلها على مختصر ابي شامة هذا . ولقد هذبهُ الذهبي وزادهُ اشياء وذيل على ابن رافع المذكور ابن حجر العسقلاني . وذيلهُ ايضاً تقي الدين احمد بن حجي بن موسى الحسباني الدمشقي المتوفى سنة ٨١٦ هـ (١٤١٣ م)

وممن اختصر ابن عساكر المطوّل ابن مكرّم الانصاري صاحب لسان العرب المتوفى سنة ٧١١ هـ (١٣١١ م) في نحو تسعة وعشرين مجداً متفرقة بعضها في مكتبة بشير آغا في الاستانة والآخر مفقود

واختصرهُ ايضاً محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز المعروف بالشيخ شمس الدين ابي عبد الله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ (١٣٤٧ م) في عشرة مجلدات وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ (١٥٠٥ م) باسم (تحفة المذاكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر) واسماعيل العجلوني الجرّاح المتوفى سنة ١١٦٢ هـ (١٧٤٨م) باسم (العقد المنظوم الفاخر بتلخيص ابن عساكر) ونسختهُ في مكتبة توبنجن

وآخر من اختصر ابن عساكر المطوّل في عصرنا الحاضر الشيخ ابو الفرج الخطيب الدمشقي المتوفى سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م) في عشرين جزءاً صغاراً في مكتبة ولده الشيخ عبد القادر الخطيب في دمشق . وقيل ان لهُ مختصر المختصر في مجلد واحد باربع مائة صفحة. واختصرهُ ايضاً شقيقهُ الشيخ ابو الفتح الخطيب المتوفى سنة ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م) فانجز منهُ سبعة مجلدات فقط يوجد منها خمسة الى حرف الصاد في المكتبة التيمورية في القاهرة بخط المختصر المذكور

وانتخب تعاليق من ابن عساكر ايضاً ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ (١٤٤٨ م) ونسختهُ من مخطوطات المكتبة السلطانية في القاهرة

١٨ (البرق الشامي) للعماد الكاتب الوزير ابي عبد الله محمد بن محمد بن حامد الاصفهاني المتوفى سنة ٥٩٧ هـ (١٢٠٠ م) وسمّاهُ وقتهُ عند كتابتهِ بالبرق الخاطف لسرعتهِ فسماه بذلك ووصفهُ بالشامي لانهُ بعد ان بدأ فيهِ بذكر نفسهِ تطرّق الى اخبار الفتوح الشامية وتبسّط في ذكر اخبار السلطان صلاح الدين الايوبي وفتوح الشام وحوادثهِ في ايامهِ وهو في سبعة مجلدات ونسختهُ من مخطوطات اكسفورد في بلاد الانكليز

١٩ (مثير الغرام لساكني الشام) لجمال الدين ابي الفرج عبد الرحمن ابن ابي

الحسن بن جعفر الجوزي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ (١٢٠٠ م)

٢٠ (مزاج دمشق) ووصفها وتفاوتها من مصر وايها اصح واعدل تأليف الاسعد الفلي اليهودي من اهل القرن السادس الذي جاء دمشق سنة ٥٩٨ هـ (١٢٠١ م)

٢١ (زيارات الشام) او (الاشارات الى معرفة الزيارات) لابي الحسن علي ابن ابي بكر بن علي الهروي الاصل المتوفى سنة ٦١١ هـ (١٢١٤ م) وهي رحلتهُ في حلب والشام وفلسطين وبلاد العرب ومصر وآسيا الصغرى والعجم وتسمَّى ايضاً (رحلة ابي الحسن) من مخطوطات السلطانية في القاهرة. طبع منها (وصف الشام) المستشرق شرل شيفر المتوفى ١٨٩٧ م. ولابي الحسن ايضاً (منازل الارض ذات الطول والعرض) وهو وصف مطوَّل لما رآهُ في سياحتهِ هذه كما ذكر في كتاب (الزيارات)

٢٢ (سلك النظام في تاريخ الشام) لابن ابي طيّ يحيى بن حميدة الحلبي المتوفى سنة ٦٣٠ هـ (١٢٣٢ م) في اربعة مجلدات

٢٣ (الاعلاق الخطيرة في تاريخ الشام والجزيرة) لابي العزّ يوسف بن رافع الحلبي الشافعي المعروف بابن شدّاد المتوفى سنة ٦٣٢ هـ (١٢٣٤ م)

٢٤ (فضائل الشام) للحافظ ضياء الدين ابي عبدالله محمد بن عبد الواحد بن سرور المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ (١٢٤٥ م) وهو في ثلاثة اجزاء يوجد الثاني منهُ في المكتبة الظاهرية بدمشق

٢٥ (التذكرة الوملكانية) وهي لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الانصاري السماكي الشافعي المعروف بابن الوملكاني المتوفى سنة ٦٥١ هـ (١٢٥٣ م) والجزء الثاني منها بخطهِ في المكتبة التيمورية في القاهرة وفيها رحلة ابن خلدون لتيمورلنك وتاريخ امراء الشام وغير ذلك

٢٦ (ترغيب اهل الاسلام في سكن الشام) للشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (وقيل عبد الرحمن) الشافعي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ (١٢٦١ م)

٢٧ (ايقاظ الوسنان في فضيلة الشام) لشرف الدين نصرالله بن عبد المنعم بن نصرالله التنوخي الحنفي المتوفى سنة ٦٧٣ هـ (١٢٧٤ م) وهو كتاب كبير في ثلاثة مجلدات

٢٨ (الدرة الخطيرة في اسماء الشام والجزيرة) لعز الدين محمد بن علي الحلبي الكاتب المتوفى سنة ٦٨٤ هـ (١٢٨٥ م) ونسختهُ من مخطوطات المتحف البريطاني في لندن

٢٩ (مختصر تاريخ الشام في القرن السابع) بمجموعة في خزائن النجف الاشرف في العراق وهو غفل من اسم مؤلفهِ

٣٠ (وصف الشام) هو لابي الفداء الحموي المؤرخ المتوفى سنة ٧٣٢ هـ (١٣٣١ م) طبع في ليبسيك سنة ١٧٦٦ م ولعلهُ منتخب من مؤلفاتهِ

٣١ (جداول الحصص) لعرض دمشق تأليف ابي عبدالله شمس الدين محمد بن احمد بن عبد الرحيم المزي المالكي المتوفى سنة ٧٥٠ هـ (١٣٤٩ م) من مخطوطات السلطانية في القاهرة

٣٢ (حكام دمشق) ارجوزة نظمها خليل بن ايبك بن عبدالله صلاح الدين الصفدي الشافعي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ (١٣٦٢ م) وضمَّنها اسماء حكام دمشق الى عصرهِ وهي من مخطوطات مكتبة احمد باشا زكي في القاهرة

٣٣ (مثير الغرام الى زيارة القدس والشام) لشهاب الدين ابي محمود احمد بن محمد بن هلال المقدسي الشافعي المتوفى سنة ٧٦٥ هـ (١٣٦٣ م) خصَّ القسم الاول منهُ بفضائل الشام ومختصرهُ في مكتبة برلين الالمانية . وفي غوطا منهُ جزء مخروم . وهو كامل الاجزاء في المكتبة السلطانية بالقاهرة ومنهُ نسخة في مكتبة المدرسة الاحمدية في حلب

٤ (اخبار قضاة دمشق) للامام الحافظ شمس الدين محمد بن احمد الذهبي المتوفى سنة ٨٠٤ هـ (١٤٠١ م)

٣٥ (شنف السامع في وصف الجامع) اي الجامع الاموي في دمشق للشيخ طاهر بن حسين بن حبيب المتوفى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م)

٣٦ (إنباء الغمر بأبناء العمر) لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ (١٤٤٨ م) وهو في تاريخ الشام ومصر سياسياً وادبياً بدأ بهِ منذ ولادتهِ الى ما قبل وفاتهِ بسنتين مرتباً على السنين يذكر الحوادث ثم الوفيات ونسختهُ في المكتبة الظاهرية في دمشق بخطهِ ولا تكاد تقرأ ومنهُ نسخ في باريس وبرلين ومصر والاستانة . ومختصرهُ للدميري يوجد في باريس

٣٧ (رحلة الامير يشبك الظاهري) الفها بعضهم في رحلتهِ من القاهرة الى بلاد الشام وآسيا الصغرى وعودتهِ الى مصر من سنة ٨٧٥ هـ (١٤٧٠ م) الى سنة ٨٧٧ هـ (١٤٧٢ م) ويظهر ان مؤلفها كان قاضياً للعسكر فرافق الامير في سفرهِ ودوَّن ما رآهُ وفيها فوائد كثيرة تاريخية وسياسية مثل وصف الحوادث والادوات الحربية والمفاوضات السياسية مع السلاطين العثمانيين وهو من مخطوطات احمد باشا زكي التي وقفها للمكتبة السلطانية المصرية يقع في ١٣٩ صفحة

٣٨ (الروض البسَّام في من ولي قضاء الشام) لاحمد بن خليل اللبودي الدمشقي من اهل القرن التاسع للهجرة والخامس عشر للميلاد

٣٩ (رحلة قايتباي) او (القول المستظرف في سفر مولانا الملك الاشرف) وهي رحلة ابي النصر قايتباي السلطان المصري المتوفى سنة ٩٠١ هـ (١٤٩٥ م) ورحلتهُ كانت سنة ٨٨٢ هـ (١٤٧٧ م) الى فلسطين والشام استرسل فيها الى وصف عادات تلك الايام وشؤون اهلها لمؤلفها ابي البقاء بن يحيى بن الجيعان من معاصريهِ المتوفى نحو سنة ٩٠٠ هـ (١٤٩٤ م) ونسختها المخطوطة في المكتبة السلطانية مذهبة الحواشي . وقد طبع هذا الكتاب في تورينو (ايطالية) سنة ١٨٧٨ م باسم (تاريخ قايتباي) وذلك بعناية لانزوني بصورات وثلاثة الواح كبار

٤٠ (نزهة الانام في محاسن (او وصف) الشام) لابي البقاء تقي الدين بن محمد المدعو عبد الله ويقال حسن بن المزلَّق المعروف بالبدري الدمشقي المصري الوفائي الشافعي المتوفى سنة ٨٨٧ هـ (١٤٨٢ م) وهو من مخطوطات مكتبة الامة في باريس والسلطانية في القاهرة واليسوعيين في بيروت

٤١ (اتحاف الاخصا بفضائل المسجد الاقصى) لكمال الدين محمد بن محمد بن ابي شريف الشافعي المصري المتوفى سنة ٩٠٦ هـ (١٥٠٠ م) رتبهُ على سبعة عشر باباً ختمها (بفضائل الشام) وقد رأيت هذا الفصل بكراس في المكتبة الظاهرية بدمشق ابتاعهُ المجمع العلمي لها في شهر آب سنة ١٩١٩ م لما كنت عضواً فيهِ

٤٢ (ثمار المقاصد في الجوامع والمساجد) للشيخ جمال الدين يوسف بن

حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المعروف بابن المبرّد المتوفى سنة ٩٠٩ هـ (١٥٠٣ م) وقد انجز تأليفهُ سنة ٨٨٣ هـ (١٤٧٨ م) وبلغ عدد المساجد في ايامهِ الفاً وخمس مائة مسجد

٤٣ (غربة الاسلام في حلب والشام) للشيخ علي بن ميمون الحسيني المغربي المتوفى سنة ٩١٧ هـ (١٥١١ م) ألفها لما دخلها ووجد فيها المنكر والمتجاوز من حدود الشريعة

٤٤ (زيارات الشام) لابن الحوراني من ادباء القرن العاشر للهجرة والسادس عشر للميلاد وهو من مخطوطات المكتبة التيمورية في القاهرة وقد طبع في دمشق سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) في ٣٨ صفحة بقطع ربع

٤٥ (فضائل الشام) لعماد الدين الحنفي المتوفى ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) وهي بخط مؤلفها في برلين

٤٦ (تنبيه الطالب وارشاد الدارس الى ما في دمشق من الجوامع والمدارس) لعبد القادر بن محمد بن عمر بن محمد بن يوسف بن عبدالله بن نعيم المعروف بابي المفاخر محيي الدين النعيمي الشافعي المتوفى سنة ٩٢٧ هـ (١٥٢٠ م) ومنهُ نسخ في دمشق في بعض مكاتبها واستنسخها المجمع العلمي مؤخراً للظاهرية . وللنعيمي كتاب آخر في تاريخ الشام وحوادثها سمّاهُ (تذكرة الاخوان في حوادث الزمان) وهو الذي ضمتهُ مكتبة فلايشر باسم (العنوان في ضبط المواليد والوفيات لاهل الزمان) . ولقد طبع اسماء المدارس المستشرق الفرنسي هنري سوثار المتوفى سنة ١٨٩٦ م . واختصر هذا الكتاب عبد الباسط بن موسى العلموي الواعظ الدمشقي المتوفى سنة ٩٨١ هـ (١٥٧٣ م) ورتبهُ على احد عشر باباً وخاتمة زاد فيهِ اشياء كثيرة واختصر غيرها ومنهُ نسخ في دمشق وبرلين ومنشن والمتحف البريطاني . ويوجد في الظاهرية جزء في (بناء مسجد دمشق اي الجامع الاموي) يظن انهُ للعلموي . وممن اختصرهُ ايضاً ابو البقاء احمد بن محمد العرعاني البقاعي المتوفى سنة ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥ م) ونسختهُ في ديوان الاوقاف في دمشق وهو مفيد في تعيين اوقاف المدارس والجوامع

« ستأتي البقية » عيسى اسكندر المعلوف

مذكرة المستشار المالي (١)

عن ميزانية سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ المالية

نظرة إجمالية

ان الحالة الاقتصادية في القطر المصري كما تبدو اليوم تتجلى بشكل خاص خليق باسترعاء النظر. فان مصر تعد من اقطار العالم القليلة التي عادت عليها الحرب بفوائد من الوجهة الاقتصادية. لان جميع الامم الاوربية سواء كانت مشتركة في القتال أو واقفة على الحياد قد اصابها ضرر جسيم ان لم يكن من الوقائع الحربية نفسها فعلى الاقل من زيادة الضرائب وارتفاع الاسعار وتقييد التجارة. أما مصر فقد جنت بوجه عام ارباحاً طائلة فان سعر محصولها الرئيسي قد بلغ حداً لم يسبق لهُ مثيل والضرائب فيها ما ازدادت الاَّ بقدر طفيف لا يذكر كما ان اتخاذها قاعدة للاعمال العسكرية قد كان مورد ربح كبير لتجارتها. وفي الجدول الاحصائي الآتي عن المبالغ التي شنَّتها مصر في الخارج في المدة المنقضية من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩١٩ ما يدل بعض الدلالة على مقدار تلك الزيادة في الثروة:

المشغَّل من الحكومة ومن الحراسة الرسمية لاموال الاعداء	١٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
« لحساب اصدار بنكنوت	٦٥٠٠٠٠٠٠٠
« من البنوك وشركات الرهنيات	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
« من الشركات والافراد	١٤٠٠٠٠٠٠٠
والمجموع	١٥٢٠٠٠٠٠٠٠ (٢)

ويدول الجدول الآتي على زيادة الودائع في البنوك وعلى نقص السلف على رهنيات، كما انهُ يشتمل ايضاً على بيانات مفيدة عن زيادة ثروة البلاد:

---

(١) (المقتطف) اعتمدنا على الترجمة الرسمية مع شيء قليل من الايجاز والتنقيح

(٢) قد تيسر التثبت بكل دقة من صحة هذه الارقام لغاية مبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري. أما الباقي فمبني على تخمين تقريبي

	قبل الحرب	الارقام الاخيرة
	جنيه مصري	جنيه مصري
الودائع في البنوك :		
في البنك الاهلي المصري : ودائع الحكومة	٣٩٣٤٨٩١٨٩	١٥٩٠١١٩٣١٥
« « « « : « الافراد	٣٩٠٢٩٩١٠٩	١٨٩٧٩٤٢٠٣٣
بنك الانجلو اجبسيان : « «	٢٩٩٦٩٩٧١٩	١٦٩٦٨٥٩٦٤٠
مجموع ودائع الافراد	٦٩٤٩٨٩٨٢٨	٣٥٩٤٧٩٩٦٧٣
سلف على رهنيات :		
البنك الزراعي	٦٩١٢١٩٢٤١	٣٩٦٢٩٩٢٣٠
شركة الرهنيات المصرية	٣٩١٩٤٩٣١٩	٢٩٥٦٨٩٣٤٣
البنك العقاري المصري	٢٧٩٢٧٧٩٢١١	١٨٩٦٥٩٩٨٥٥
لندن بنك	٣٩٧٣٦٩١٤٣	٣٩١٠٦٩٧٦٨
مجموع السلف على رهنيات	٤٠٩٣٢٨٩٩١٤	٢٧٩٩٦٤٩١٩٦

اما الاثراء الناجم عن هذه الحالة فهو متفاوت التوزيع حتى ان الاهلين ليتناولون النقيضين من غنى وثاقة مع ان زيادة الثروة الناشئة عن الوراعة قد توزعت الى درجة معينة بين السكان الذين يشتغلون بالتجارة والصناعة ومع ان النفقات الطائلة التي انفقها الجيش البريطاني في مصر قد عادت على البلاد بوجه عام بفائدة كبرى .ولا شك في ان ارتفاع الاسعار — الذي سيأتي البحث في الاسباب التي ادت اليه — قد كان ثقيل الوطأة على طبقات السكان الاشد فقراً وان تلك الطبقات — اذا استثنينا الاحوال التي زيدت فيها الاجور بنسبة زيادة أسعار المواد الغذائية الضرورية — قد تأثرت ولا تزال متأثرة شديد التأثر من نقص فعلي في وسائلها المعاشية

وتمثل الارقام التالية اسعار البيع بالجملة التي بلغها بعض الاصناف الاساسية في اسواق القاهرة في سنة ١٩١٩ بالنسبة الى ما كان عليه متوسط الاسعار بين اول يناير سنة ١٩١٣ و٣١ يوليو سنة ١٩١٤ . وقد اتخذ رقم (١٠٠) اساساً لذلك المتوسط .فهذه الارقام تساعد على بيان الزيادة في غلاء المعيشة للطبقات الفقيرة :

القمح البلدي	٢٣٤	طحين القمح	٢٥١
العدس	٢٠٧	« الذرة	٢٠٠
الذرة	١٨٤	السمن	٢١٨
السكر	٢٩٤	الصابون	٣٧٣

ويؤخذ من تقدير دقيق وضعهُ الدكتور ولسن من اساتذة مدرسة الطب أن النفقات الشهرية التي تتحملها عائلة من أفقر العائلات في القاهرة قد زادت من حيث الغذاء فقط من ١٠٩ قروش في فبراير سنة ١٩١٤ الى ٣٠٥ قروش في الآونة الحاضرة. وهناك ما يدعو الى الخوف من ان يكون في الاستمرار على اتخاذ الذرة بنسبة كبيرة بدلاً من القمح شيئاً من الضرر لنقص مادة البروتيين في الذرة

وقد رافق هذا الاتساع في الثروة بعض انكماش في احوال المعيشة كما يظهر من احصائيات الجمارك . فانهُ يؤخذ من تفحص تلك الاحصائيات انهُ بالرغم من الزيادة الوافرة في القيمة الاجمالية للواردات يوجد نقص في الكمية المستوردة الى القطر من الحاجيات الضرورية وهو نقص يذكر بالنسبة الى المدة التي تقدمت

التداول النقدي

وقد نتج عن الارتفاع العظيم في قيمة محصول القطن الذي صدّر في السنتين الاخيرتين زيادة كبرى في قيمة الصادر من مصر على قيمة الوارد اليها . فنشأ عن ذلك ازدياد كبير في مقدرة الاهلين على الشراء واوراق البنكنوت تمثل جزءاً من تلك المقدرة كما ان تلك الاوراق تمثلها قيمة موازية لها من الليرات الاسترلينية المشترى بها سندات على الخزينة البريطانية يحل اجلها في مدد وجيزة مما يجعل قبض قيمتها ميسوراً في الحال . وان الطريقة المتبعة في جعل سندات الخزينة البريطانية ضماناً لاصدار البنكنوت كانت موضوعاً لبعض الانتقاد(٣)

(٣) كانت قيمة ورق البنكنوت المصري المتداول في بداية الحرب نحو ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري . وكان اعظم ما بلغت اليه في سنة ١٩١٥ : ١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وفي سنة ١٩١٦ : ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وفي سنة ١٩١٧ : ٢٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وفي سنة ١٩١٨ : ٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وفي سنة ١٩١٩ : ٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري — وهي واقفة الآن حوالي ٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري . وقد ادى اكتناز الفضة وما لاقته الحكومة من المصاعب في الحصول على مقادير جديدة من ذلك المعدن الى اصدار ورق نقدي ذي قيم صغيرة في سنة ١٩١٨ تبلغ قيمة المتداول منه الآن ١ ٧٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري

فقد دار على بعض الالسن ان هذه الطريقة قد الحقت خسارة بالبلاد لانها ساعدت على هبوط قيمة ورق النقد المصري ومكنت بريطانيا العظمى من شراء القطن من مصر باسعار منخفضة وسببت غلاء المعيشة في هذا القطر . وذهب البعض الى القول بانهُ اذا كان من المتعذر الحصول على الذهب لضمان البنكنوت كان ينبغي شراء سندات من سندات الحكومة المصرية لهذا الغرض

غير انهُ ربما كان من الصعب في الاحوال الاستثنائية التي اوجدتها الحرب الترفيق تماماً بين جميع المصالح والمرافق الموجودة ايًّا كانت الطريقة التي تتبع لتنظيم التداول النقدي. فان الحالة عند ما وجب وضع نظام يتبع كانت كما يلي :

اولاً — لم يكن من سبيل الى الحصول فعلاً على مقدار الذهب اللازم لحفظ النسبة القانونية بين الذهب والاوراق وهي بمقدار النصف

ثانياً — لم يكن في الامكان اقامة التداول النقدي على اساس صحيح الاَّ بايجاد قيمة موازية من السندات ذات الاجل القصير لجميع ما يصدر من الاوراق

ثالثاً — كان من الاهمية القصوى لتجارة القطر تثبيت سعر القطع في علاقات مصر مع اهم عملائها اي بريطانيا العظمى . ويجب ان يذكر في هذه المناسبة ان انجلترا تشتري ما يربو على النصف من محصول القطن المصري وتورّد الى مصر من البضائع ما يزيد على ما يورده اي بلد آخر . وكل من لهُ خبرة بالطرق التجارية والمالية لا يسعهُ الاَّ ان يعتد كل الاعتداد بفوائد نظام يضمن للمعاملات التجارية السير على قاعدة ثابتة من جهة القطع . فظهر من البديهي ان الطريقة المثلى لصيانة مصالح مصر في مثل تلك الاحوال كانت تقوم بشراء سندات الخزينة البريطانية ذات الاجل القريب لضمان الورق النقدي وباصدار بنكنوت بسعر ثابت بالنسبة لقيمة الليرة الاسترلينية للحصول بهذه الطريقة على قاعدة قطع ثابتة للقسم الاوفر من تجارة مصر . وبعد اتباع هذه الطريقة اصبح من المستحيل العدول عنها حتى ولو كان في هذا العدول بعض الفائدة لما كان ينتج عن ذلك من الخسارة الجسيمة على اصحاب البنوك وغيرهم ممن حولوا اموالاً على لندن اعتقاداً منهم بتكافؤ القطع بين مصر وانجلترا . على ان عودة الليرة الاسترلينية بالتدريج الى سعرها الاصلي وهو ما يرجى من وراء التحسن في ميزان تجارة بريطانيا العظمى لما يعقبهُ زوال النزول الموقت في سعر الجنيه المصري

على انهُ من الخطأ ان يتبادر الى الاذهان ان من نتائج هذا النزول جعل اسعار القطن المصري اقل مما كان يمكن ان تكون لو لم يصب الجنيه بذلك النزول . لا بل ان الامر على العكس فلربما يكون ذلك قد افضى الى زيادة السعر الاسمي . لان العامل في تحديد سعر القطن المصري هو المنافسة في اسواق العالم على اقتنائهِ ولا يعزب عن البال ان الولايات المتحدة الاميركية التي احتفظت بالذهب اساساً لنظامها النقدي هي بعد بريطانيا العظمى اكبر مشترٍ لقطن مصر . فالسعر الذي تحدّدهُ تلك المنافسة في العالم يمكن ان يُقابَل إما بمقدار صغير من الجنيهات المصرية ذات القيمة المرتفعة في القطع واما بمقدار اكبر من الجنيهات المصرية ذات القيمة المنخفضة في القطع . ولكن المقدرة على الشراء التي يمثلها محصول موسم القطن المبيع بالسعر المحدّد على الطريقة المتقدّمة تبقى هي ذاتها ايًّا كان نظام النقد الذي يمثلها

وكذلك لا يمكن ترجيح القول بان الطريقة المتبعة لتنظيم التداول النقدي قد ساعدت الى درجة كبيرة على ارتفاع الاسعار في هذا القطر . بل يظهر من البديهي ان هذا الارتفاع راجع بالاولى الى ان الاهلين زادت مقدرتهم على الشراء زيادة جسيمة وليس امامهم ما يشترونهُ الاّ مقادير محدودة من المواد الغذائية والملبوسات والمساكن الخ آخر . وليس في الامكان تقدير النزول الذي قد يحدث في اسعار البضائع فيما لو عاد الجنيه المصري الى سعرهِ السابق . على انهُ يكاد يكون من المؤكد أن هذا النزول لا يكون كبيراً

ومما يجب ذكرهُ ان ارتفاع اسعار المعيشة قد عمّ جميع انحاء المعمور . فهو واقع وان كان الى درجة اقل في اميركا حيث لا يزال الذهب أساساً للنظام النقدي وفي اليابان والصين والهند كما هو واقع في البلاد التي عدلت عن اتخاذ النقد الكريمي اساساً لنظامها النقدي (٤)

واما ما قال بهِ البعض من انهُ كان ينبغي ضمان الاوراق بما يقابل قيمتها من سندات الحكومة المصرية فهو قول لا يستحق فحصاً دقيقاً . فانهُ — حتى ولو كان في

(٤) لاحظ المجلس الاعلى لمؤتمر الصلح في المذكرة الاقتصادية التي نشرها حديثاً ان الاسعار بالجملة قد ارتفعت بوجه عام منذ سنة ١٩١٣ بالنسبة التقريبية الآتية :

الولايات المتحدة الاميركية	١٢٠	في المئة	فرنسا ٣٠٠ في المئة
بريطانيا العظمى	١٧٠	»	ايطاليا ٣٠٠ »

الامكان الحصول على الكمية اللازمة من تلك السندات — لا يخفى ان الورق النقدي الذي يكون تداوله عرضة للازدياد او النقص يجب ان يكون هناك ما يمثل قيمته من الذهب والاّ فمن سندات يمكن قبض قيمتها كاملة في مدة قصيرة عقب الطلب

هذا وان للموضوع وجوهاً خاصة تستدعي بعض التبيين ولولم يكن ثمت مجال للقول بانهُ كان في وسع الحكومة المصرية انتهاج منهج آخر يعود على البلاد بفائدة أعظم فيما يتعلق بنظام النقد

فان ما كان من تمثيل معظم الاوراق النقدية الصادرة بسندات على الخزينة البريطانية ومن ثبات القطع مع انجلترا الذي حمل أصحاب البنوك على ان يشتغلوا في تلك البلاد المبالغ المودعة لديهم قد نتج عنهُ ان الاموال المصرية التي امكن تشغيلها في الخارج شغلت اكثرها بشترى سندات انجليزية . وقد لاحظ البعض ان هذه الحالة لا تخلو من الضرر . على انهُ يمكن الردّ على ذلك بأن العلاج — اذا كان حاجة الى العلاج — هو في ايدي المصريين أنفسهم اذ ان من الجلي ان الجزء الاكبر من أوراق البنكنوت البالغة قيمتها ٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري ليس متداولاً بين الناس فان التداول قبل الحرب من الاوراق والذهب معاً لم يكن يتجاوز في الراجح ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري . وهذا سبب قوي للظن بان المقدار الاكبر من هذه الاوراق قد كدس وخزن . وما دامت الحال على ما هي عليهِ فلا مندوحة من الاستمرار في تمثيل الاوراق بسندات على الخزينة البريطانية لما تقدم من الاسباب الاّ انهُ ليس ما يمنع محرزي اوراق البنكنوت من ان يشتروا بها اي نوع من السندات وفي اي قطر يشاؤن . وما قيل في هذا يقال في ودائع الافراد في البنوك . اما البنوك نفسها فلما كانت مضطرة لردّ الودائع عند الطلب فهي لا تستطيع تشغيل نقودها الاّ حيث يجعلها ثبات القطع بمأمن من الخسارة . ولكن الافراد غير مقيدين بهذا القيد فيستطيعون ان يشغلوا أموالهم حيث يروق لهم

أثمان حاجيات المعيشة

وارتفاع أثمان الحاجيات في القطر المصري ولاسيما اصناف المأكول والملبوس يرجّح ان يكون ناشئاً في الغالب كما تقدم القول عن ازدياد قوة الشراء بين الاهلين وقلة ما يمكن ان يشترى . فان الحرب بنتائجها المختلفة — كقلة الانتاج

وقص سبل النقل وابادة مقادير من البضائع — قد ساعدت على تقليل مقادير الحاجيات في اسواق مصر . ولقد زادت هذه المصاعب فيما يتعلق بمصر من جراء ما بدا من الميل الى توسيع نطاق زراعة القطن بتضييق دائرة زراعة الحبوب

ان محاولة تنظيم أثمان الاصناف بوضع تعريفة للحدّ الاقصى للاسعار ضررها اكثر من نفعها كما اتضح . فقد ادت الى تقليل كمية ما يعرض في الاسواق العامة من الاصناف المسعرة والى تشجيع بيعها خلسة بأثمان تتجاوز التسعيرة كما ان اللجان المحلية التي انشئت لمراقبة تنفيذ التسعيرة لم تكن عند الظن بها . والحقيقة ان بلداً لا يتوفر فيه روح شعور بين الجمهور بضرورة التعاون ولا يتسع فيه النظام الاداري ولا ينتشر ما يلزم للاعمال من التربية يكون من اصعب الامور فيه التعرض لمجرى القوى الاقتصادية بواسطة سن اللوائح والقوانين . وقد اضطرت الحكومة في الوقت الحاضر الى بذل ما في امكانها لتضمن توريد بعض الاصناف على الاقل باسعار متهاودة فوجهت اهتمامها على الاخص الى القمح والدقيق باعتبار انهما أهم غذاء يستنفده الاهلون كافة وتستنفده الطبقة الفقيرة في المدن بكمية أعظم بالنسبة الى مجموع نفقاتها وهي الطبقة التي تتأثر اكثر من سواها من غلاء الاسعار . فابتاعت لجنة مراقبة التموين كميات من القمح والذرة كافية لتموين البلاد حتى موسم الحبوب الآتي . وتباع الآن تلك الكميات بثمن يجد فيه المستهلك فائدة كبيرة ولكنه يلقي على عاتق الحكومة عبئاً فادحاً . ومما يذكر في هذا الصدد ان الحصول على هذا القمح لم يكن ليتيسر لولا توسط الحكومة البريطانية وذلك لانقطاع وسائل النقل تماماً . وتتخذ الآن التدابير اللازمة لشراء مقادير اخرى وافرة لسد الحاجة في فصل الخريف الآتي . اما الخطة التي اتبعت فتقدر بأنها في المدة الاخيرة قد اثرت تأثيراً محسوساً في نزول اسعار المحصولات المحلية من الحبوب التي كان يطلب بها أثمان باهظة . وقد انشيء حديثاً عدد من شركات التعاون وجمعيات البر غرضها بيع الحاجيات الاولية باسعار معتدلة . وستلقى تلك الشركات تعضيد الحكومة بقدر ما تكون اعمالها منطبقة على قواعد الاقتصاد الصحيح

هذه هي الخطة الحالية التي تتبعها الحكومة وقد يكون من المفيد ان نذكر ان المضاربات في شراء ضروريات المعيشة على حين بيعها فيما بعد بربح طائل قد

تكون على عهد الاحكام العسكرية مضاربة غير نافعة للذين يتقدمون عليها . واذا كانت الحكومة تستنكف من استعمال سلطات عرفية الا انها اذا اضطرتها الاحوال لن تتردد في اتخاذ التدابير الملائمة لحماية الجمهور

ويقدر مجموع ما يلزم استيراده من القمح في سنة ١٩٢٠ لتموين القطر المصري بما لا يقل عن ١٨٠ ٠٠٠ طن — وان بيع هذا القمح بالسعر الحالي او بما يقاربهُ قد يعود على الحكومة بخسارة تناهز ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري ولامرية في انهُ اذا بيع القمح بالسعر الذي كان يبلغهُ لو لم تتوسط الحكومة لنتج عن ذلك زيادة جديدة في تكاليف الحياة تصيب على الاخص الطبقة الفقيرة من سكان المدن وهي الطبقة التي كانت اقل من سواها انتفاعاً من الرخاء الزراعي المنتشر

وقد لا يكون من الممكن الاحتفاظ الى اجل غير محدود باسعار القمح والطحين المخفضة تخفيضاً مفتعلاً غير ان الحكومة رأت بالرغم من ذلك ان من الحق والعدل ان تعمل عملاً يخفف على قدر الامكان من الشدة التي يقاسيها المستهلك في الاحوال الحاضرة وان تلقي بعض الحمل على كاهل الذين هم اقدر على تحمله اي على كاهل منتجي القطن . وضريبة القطن المنوي وضعها ان هي الا عبارة عن نحو اثنين في المئة من ثمن صنف ارتفع سعره ارتفاعاً يناهز ٥٠٠ في المئة منذ سنة ١٩١٣ ولا يمكن ان تعد ثقيلة الحمل . نعم انها كانت عرضة لبعض اعتراضات فنية قد كان يمكن الاخذ بها لو لم تكن نسبة الضريبة صغيرة الى درجة لا يكاد يشعر بها . ويجب الا يبرح من الذهن ان مال الاطيان الذي كان مربوطاً على قاعدة تجعلهُ يوازي نحو ربع قيمة الايجار قد ضبطت نسبتهُ الآن كثيراً جداً عن هذا الحد

ولقد اشير الى امكان سد النقص في محصول القمح من غير زيادة المساحة المخصصة للفدان لزرعهِ وذلك بتحسين طرق الزراعة والتسميد . ويظهر في الواقع ان متوسط محصول غير مرتفع . وقد كان في السنين الاخيرة يتراوح بين المقادير الآتية :

	سنة ١٩١٣	سنة ١٩١٤	سنة ١٩١٥	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٧
متوسط محصول الفدان بالاردب	٥٩٢٥	٤٩٧٥	٤٩٦٣	٤٩٧٥	٥٩٠٣

ستأتي البقية